التجنس بالاستثمار العراقيون وقانون الجنسية التركي

Naturalization by Investment Iraqis and Turkish Citizenship Law

الباحثة شهد عبد الصمد عريب
جامعة بغداد / كلية القانون
Researcher Shahad Abd AL Samad Oraib:
University of Baghdad /college of Law
Shahadabdsamad22@gmail.com

أ.م.د مصطفى سالم عبد
جامعة بغداد / كلية القانون
Assistant prof Dr: Mustafa Salem Abed
University of Baghdad /college of Law
dr.mustafa@colaw.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تقوم بعض الدول بتطوير برامج خاصة تعرف بأسم برامج الجنسية مقابل الاستثمار او الاقامة عن طريق الاستثمار، اذ غالباً ما تكون الاقامة الخطوة الاولى الممهده لأكتساب الجنسية في هذه الدول من خلال منح الجنسية للاجانب الراغبين في استثمار مبالغ محددة في تنمية اقتصادتها او التبرع للخزانه العامة او تقديم منافع اخرى مما تراه الدولة مناسباً لتحقيق اهدافها العليا، و يعد ذلك من مظاهر السلطة الاستثنائية للدولة في مسائل الجنسية من خلال استعمال سلطتها التقديرية في اختيار الروابط المناسبة لمنح الاقامة او الجنسية و ما ينتج عنها من آثار ايجابية للطرفين .

ويلاحظ ان منح الجنسية وفقاً لهذه الطريقة يكون بشروط ميسره تختصر الاجراءات المتعارف عليها في اكتساب الجنسية بحسب المفهوم التقليدي للتجنس، وبناء على ذلك يبرز الدور الاقتصادي في تنظيم منح الجنسية بالاستثمار في العديد من الدول ومنها تركيا التي قامت بتعديلات عديده لجذب المستثمرين العراقيين و غير العراقيين، وهو ما يفسر سيادة منطق السوق الذي حل محل الاساس التقليدي للجنسية من خلال تحويل الجنسية الى سلعة و اضافة مبدأ جديد الى المبادئ المتعارف عليها في مجال الجنسية يصطلح عليه مبدأ النفعية لذلك اصبح لبرامج التجنس بالاستثمار التأثير المباشر على مفهوم الجنسية بصورة عامة.

الكلمات المفتاحية: التجنس ،الاستثمار، العلاقة النفعية، القانون التركي، العراقيون.

Abstract:

Some countries develop special programs known as citizenship by investment or residency by investment programs. Thus, residency is often the first step that paves the way for the acquisition of citizenship in these countries by granting citizenship to foreigners who wish to invest certain amounts in the development of their economy or donate to the national treasury or provide other services that the state deems appropriate to achieve its overall objectives, and this is one of the manifestations of the exclusive powers of the state in matters of citizenship through the use of its discretionary power in choosing the appropriate links to grant residency or citizenship and the resulting positive effects for both parties.

It should be noted that the conferral of nationality under this method is carried out under simple conditions that abbreviate the usual procedures for acquiring nationality under the traditional concept of naturalization and, accordingly, highlights the economic role in the organization of the conferral of nationality by investment

Keywords: Naturalization, Investment, Utilitarian relationship, Turkish law, Iraqis.

المقدمة

تعددت الاصطلاحات التي تطلق على عملية منح الجنسية بالاستثمار منها المواطنة الاقتصادية أو شراء جواز السفر أو جوازات السفر الذهبية أو الجنسية المعروضة للبيع وهي تعبيرات تُستخدم غالبًا للإشارة إلى البرامج التي تسمح للأجانب وعائلاتهم بالحصول عل جنسيتة دولة ثانيه مقابل مساهمة مالية في اقتصاد تلك الدولة ،اذ تم تطوير إمكانية شراء جواز سفر لأول مره في منطقة البحر الكاريبي ، وكان أقدم برنامج هو برنامج سانت كيتس ونيفيس و الذي تم تطويره في عام 1984 فوجدت فكرة منح الجنسية على اساس الاستثمار كتطوير للجانب الوظيفي للجنسية المكتسبة باعتبارها تتمتع بالمرونة و الاتساع بالمقارنة مع الجنسية الاصلية .

تعتمد برامج التجنس بالاستثمار على منطق التبادل المشروط الذي بموجبه يقدم البلد المضيف تصاريح الإقامة (الإقامة عن طريق الاستثمار RBI) ، والمواطنة (المواطنة عن طريق الاستثمار CBI) مقابل استثمار مقدم الطلب في تلك الدولة اذ تسعى البلدان المضيفة إلى تحقيق الفوائد الاقتصادية دون الاهتمام بأي عواقب ضاره التي ممكن ان تنتج عن برامج التجنس بالاستثمار.

و حتى تؤتي الدراسة ثمارها سوف نقسم بحثنا الى مطلبين نتاول في الاول اكتساب الجنسية بالاستثمار في القانون التركي و فيه تقسم الدراسة الى فرعين الاول يكون عنوانه التشريعات التركية المتعلقة باكتساب الجنسيه بالاستثمار فضلاً عن ذلك سوف نبحث دوافع التغيير في القانون التركي نحو تسهيل اكتساب الجنسية بالاستثمار في الفراع الثاني ، أما المطلب الثاني سيكون عنوانه اكتساب العراقيون للجنسية التركية وفي الفرع الاول سوف نبحث فيه الاسباب التي تدفع العراقيين للتجنس بالاستثمار في تركيا واخيراً في الفرع الثاني ستكون مخصص لدراسة احصائيات اعداد العراقيين المتجنسين بالاستثمار في تركيا:

المطلب الاول:اكتساب الجنسية بالاستثمار في القانون التركي:

صدر اول قانون للجنسية التركية عام 1923 منذ اطلاق الدولة التركية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى اذ كان كل موجوداً في الاراضي العثمانية او ولد في حدود الاراضي العثمانية يحق له الحصول على الجنسية التركية اذ يتركز قانون الجنسية التركي على حق الدم في المقام الاول.

الفرع الاول:التشريعات التركية المتعلقة بأكتساب الجنسية بالاستثمار

عند قراءة قوانين الدول التي منحت الجنسية بالاستثمار نلاحظ انها تشير مرة الى منح المواطنة بالاستثمار و مرة اخرى منح الجنسية بالاستثمار فهل ان المواطنة مرادفة للجنسية ام ان هنالك فرق بين المصطلحين؟

حقيقةٍ الامر ان هنالك فرق بين المواطنة و الجنسية ذلك ان المواطنة: تعد علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة و بما تتضمه تلك العلاقة من واجبات و حقوق في تلك الدولة وهي تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصحبها من مسؤوليات وانها على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب و حق تولي الوظائف العامة.[1] و قد ترسخ مفهوم المواطنة اول مرة بعد عقد صلح وستفاليا عام 1648 حيث اقر صلح وستفاليا مبدأ الولاء القومي .[2] اما الجنسية هي الاطار القانوني الذي ينظم علاقة الفرد بالدولة لكن بالمقابل ليس كل شخص يحمل جنسية دولة معنية يحق له المشاركة في العملية السياسية و هذا يعني ان مفهوم المواطنة اعمق من مفهوم الجنسية و الاصح يبدو هو استخدام الدول برامج منح الجنسية بالاستثمار و ليس المواطنة.

في صدد شرح تشريعات تركيا المتعلقة بأكتساب الجنسية بالاستثمار لم يكن لأكتساب الجنسية بالتجنس تنظيم في قانون سنة 1923 و منذ ذلك الوقت قامت تركيا بتغييرات قانونية جذرية تخص سياسات الهجره والمواطنة . [3]

اذ تعمل تركيا منذ عام 1964على منح للمستثمرين ذوي المؤهلات الخاصة الجنسية اذ أعطت الفقره (د) من الماده السابعة من قانون الجنسية التركية الملغى رقم 403 ، والذي دخل حيز التنفيذ في نفس السنة ، الفرصة للحصول على الجنسية التركية بطريقة استثنائية لأولئك الذين المنشآت الصناعية إلى تركيا أو الذين انجزوا أو يتوقع أن ينجزوا خدمة استثنائية في المجال الاقتصادي كما تم تضمين نفس الحكم في الفقره الاولى من الماده 12[4] من قانون الجنسية التركية رقم 5901 لسنة 2009 ومع ذلك ، في كل من الفقرتين ، لم يكن هناك تنظيم واضح بشأن ما يجب إحضاره من المرافق الصناعية أو الخدمات غير العادية في المجال الاقتصادي. [5] نلاحظ ان المستثمر هنا في هذه العملية هو

([1])مهدي نجم, و الكلباني حمد، 2023، "حق الانسان في المواطنة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات العمانية : دراسة مقارنة"،*مجلة العلوم القانونية* https://doi.org/10.35246/jols.v38i1.627، 38(1):52-733، ص740.

([2]) شريفة فاضل محمد ، (2020)، تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية "الكويت أنموذجاً "،*مجلة العلوم السياسية*، https://doi.org/10.30907/jj.v0i60.489 .153–190 ,(60)، ص47.

([3]) Ayhan Kaya: Farklılıkların Birlikteliği Türkiye ve Avrupa'da Birarada Yaşama Tartışmaları, İstanbul Bilgi Üniversitesi, : Hiperlink Yayınları,2014 ,P99.&

([4]) article 12: (1) An obstacle to national security and public order Foreigners stated below by the decision of the President, provided that there is no 2 a) Those who bring industrial facilities to Turkey or who have passed or are thought to pass extraordinary service in scientific, technological, economic, social, sports, cultural and artistic fields and related Persons for whom a justified proposal has been made by the ministries. b) (Annex: 28/7/2016-6735/27 art.) Foreigners who have obtained a residence permit pursuant to subparagraph (j) of the first paragraph of Aprticle 31 of the Foreigners and International Protection Law dated 4/4/2013 and numbered 6458, and foreigners holding Turquoise Card and their foreign spouse, minor or dependent foreign child of himself and his spouse. c) Persons deemed necessary to be naturalized. d) Persons considered as immigrants. (2) (Annex: 19/10/2017-7039/29 art.) The requests of those who are in a state to pose an obstacle in terms of national security and public order are rejected by the Ministry

([5]) Talat KAYA: DÜNYADAK ÖRNEKLER IIINDA YATIRIM YOLUYLA VATANDALIK UYGULAMASINA ELETREL BR BAKI (A CRITICAL REVIEW OF THE APPLICATION OF CITIZENSHIP BY INVESTMENT IN LIGHT OF THE EXAMPLES

شـخص طبيعي فقط على العكس من بقية عقود الاسـتثمار الدولية الاخرى اذا يكون اطراف العقد اشـخاصـاً طبيعية او معنوية.[1]

و بذلك تنص الماده (12) من قانون الجنسـية التركي رقم 5901 لسـنة 2009 على شـروط الحصـول على الجنسـية التركية عن طريق الاستثمار ، وقد تم تحدد الاحتمالات المختلفه للحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار تحت شرط اساسي و هو عدم وجود خطر على الأمن القومي أو النظام العام ووفقاً للآتي:

1. بموجب الفقره الاولى من الماده 12 ، يمكن للأجانب المحددين أدناه الحصـــول على الجنســـية التركية بقرار رئيس الجمهورية: الأشخاص الذين ينشئون منشآت صناعية في تركيا أو يقدمون أو قادرون على تقديم خدمه ذات طبيعة علمية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو اجتماعية أو رياضية أو ثقافية أو فنية وقدمت لهم الوزاره المعنية اقتراحًا مسببًا.
2. الأشـــخاص الحاصـــلون على تصـــريح إقامة وفقًا للماده 1/31 من القانون رقم 6458 الخاص بالأجانب والحماية الدولية لسنة2013 والأجانب الحاملين للبطاقه التركوازية وأزواجهم والأجانب وأطفالهم القصر وكذلك أطفال الزوج او الزوجة القصر والأشخاص الذين يبدو حصولهم على الجنسية التركية أمرًا إلزاميًا .[2]
3. الأشخاص الذين يعتبرون لاجئين لاغراض الحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار يندرج تحت شرط الماده 1/12 من القانون أعلاه .

بعد ذلك تم تعديل الماده (20) بصدور اللوائح التنفيذية المتعلقة بهذا الشكل من أشكال اكتساب الجنسية التركيه عدة مرات من أجل جعل هذا المســـار أكثر جاذبية و يعود تاريخ التعديل الأخير إلى 2018 ، واذ تم تخفيض عتبات الاستثمار بشكل كبير فتم تحديد الشروط الخاصة للحصول على الجنسية التركية عن طريق الاستثمار وفقاً للآتي:

أ–القيام بأستثمار عام في تركيا برأس مال لا يقل عن 500,000 دولار امريكي.

ب–شراء سندات حكومية في تركيا بقيمة لا تقل عن 500,000 دولار امريكي او ما يعادلها من العملات الاجنبية.

ج–استحداث و تأمين وظائف عمل لما لا يقل عن 50 مواطن تركي حسب مصادقة وزارة العمل في تركيا.

د–الحصـــول على الجنســـية التركية عن طريق الاســـتثمار العقاري: يتطلب الحصـــول على الجنســـية التركية من خلال الاسـتثمار العقاري أن يكون للعقار قيمة لا تقل عن 250 ألف دولار أو ما يعادلها بالليرة التركية قبل تعديل 2018 ، كان هذا المبلغ 500 ألف دولار أتاح تخفيض العتبة المالية جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى كسب الجنسية التركية ، خاصـــة وأن العملة التركيه فقدت الكثير من القيمة في الســـنوات الأخيره يمكن أن يتعلق الاســـتثمار بعقار واحد أو عدة عقارات ، اذ يجب أن يكون إجمالي قيمتها ما يعادل 250 ألف دولار على الأقل كما تم تنظيم حيازة العقارات من قبل

IN THE WORLD), nönü Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi,inÜHFD 12(1),2021,p123.

([1]) الموسوي علي فوزي, و كاظم حيدر محمود، 2021، "الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار"، *مجلة العلوم القانونية* 36 (ديسمبر):22_https://doi.org/10.35246/jols.v36i0.425.60 ،ص34.

([2])Nimet ÖZBEK: COMPARATIVE STUDY ON CITIZENSHIP BY INVESTMENT: EXAMPLE OF TURKEYK, Süleyman Demirel Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, C. XI, Ankara Üniversitesi, Siyasal Bilgiler Fakültesi, Siyaset Bilimi ve Kamu Yönetimi Bölümü, Hukuk Bilimleri Anabilim Dalı, Ankara, Türkiye; Ankara University Faculty of Political Sciences Associate Professor, Ankara, Turkey,2021,p 15.

أشـــخاص حقيقيين أجانب في تركيا بموجب الماده 35 من قانون الســـجل العقاري رقم 2644 بصـــيغته المعدلة بموجب القانون رقم 6302 ، الذي دخل حيز التنفيذ في 2012 اذ بموجبه يسمح للاجانب بحيازة العقارات حسب الترتيب الاتي :

أ) لا يتمتع مواطنو الدول التي يحددها رئيس الجمهورية التركية بالممتلكات الثابتة في تركيا،لكن مع اللائحة الصـــادره في 2012 ، تم الســـماح للأشـــخاص الطبيعين الأجانب مثل دول الخليج بالحصـــول على عقارات في تركيا و كذلك ســـمح لمواطني دول الاتحاد الأوروبي قبل عام 2012 .

ب) تم إلغاء شرط المعاملة بالمثل بالنسبة للأشخاص الحقيقيين الأجانب للحصول على عقارات في تركيا.

ج) يمكن للأشخاص الأجانب الحقيقيين الحصول على أي نوع من العقارات (الإقامة ، مكان العمل ، الأرض ، الحقل).

د) يلتزم الأشـخاص الحقيقيون الأجانب بتقديم المشـروع الذي سـيتم تطويره على الأرض غير المنقولة (الأرض ، الحقل) التي قاموا بشـرائها إلى الوزارة ذات الصـلة للموافقة عليها في غضـون عامين فيما يتعلق بالموضـوع ، في المادة 35 من قانون السجل العقاري رقم 2644 ؛ "يجب على الأشخاص الطبيعين من جنسية أجنبية تقديم المشروع الذي سيتم تطويره على العقارات غير الهيكلية التي قاموا بشرائها في غضون عامين لموافقة الوزارة المعنية". [1]

اما اجراءات الحصول على الجنسية التركية بالاستثمار فتتمثل اربع مراحل:

أ_الحصول على تقرير تثمين للعقار

ب_ الحصول على شهادة المطابقة

ج- تصويب تصريح الإقامة وفقًا للتعليمات العامة الصادره عن المديرية العامة "لكا داستر" وسجل الأراضي المرتبط بوزارة البيئة والتخطيط العمراني ،و يكون تقرير تقييم العقارات إلزاميًا عند مشـاركة الأجانب في بيع العقارات ، سـواء كانت شـراء أو بيع اذ يجب على المرشـح للحصـول على الجنسـية التركية ، بمجرد حصـوله على تقرير التقييم الذي يشـير إلى قيمة لا تقل عن 250 ألف دولار للعقار المعني.

د- الحصول على شهادة من إدارة خدمات الأجانب التابعة للمديرية العامة للسجل العقاري اذ يحتاج المرشح للحصول على الجنسـية التركية في هذه المرحلة إلى التقدم بطلب للحصـول على تصـريح إقامة، بمجرد الحصـول على تصـريح الإقامة ، يجب على الشـخص المعني تسـجيل عنوان منزله لدى سـلطة الأحوال المدنية المختصـة، بمجرد الحصـول على تصـريح الإقامة وتسـجيل عنوان السـكن في تركيا ، يمكن لمرشـح الجنسـية التركية تقديم طلبه لهذا الغرض إلى سـلطة المقاطعة المختصة ، والتي سترسل الملف إلى المديرية العامة للجنسية والمدنية تحت إشراف وزارة الداخلية.[2]

الفرع الثاني:دوافع التغيير في القانون التركي نحو تسهيل اكتساب الجنسية بالاستثمار:

تتمتع تركيا بالعديد من المزايا بشكل خاص بسبب الحجم والموقع والاتصال والقوى العاملة والدولة العلمانية و متوسط الدخل كما ان تركيا هي أكبر دولة في سوق المواطنة الاقتصادية كدولة من خارج الاتحاد الأوروبي ، اذ يلاحظ دول الكاريبي وفانواتو صغيره جدًا ويصعب التمييز بينها و لديها سفارات محدوده حول العالم ، كما ان مطار اسطنبول هو

([1])Sinan ıva, Türkiye'de Yabancı Gerçek Kiilerin Taınmaz Edinimi, TMMOB Harita ve Kadastro Mühendisleri Odası, Türkiye Harita Bilimsel ve Teknik Kurultayı, Ankara,2019,P8.

([2]) Nimet ÖZBEK, op.cit ,P17.

المطار الخامس عشر في العالم من حيث أكبر عدد من الركاب في العالم ورابع أكبر شبكة طيران في العالم تطير الخطوط الجوية التركيه إلى 197 وجهة دولية في 104 دولة قد تكون تركيا اللاعب الرئيس في سوق المواطنة[1]

تركيا ، التي سهلت منح الجنسية من خلال الاستثمار ، تمنح الجنسية التركية للمستثمرين الأجانب من خلال التظاهر بأنها دول نامية ويمكن بها قبول الاستثمارات بمبالغ منخفضة نسبيًا ، فقط من خلال قبول تصاريح الإقامة قصيرة الأجل ،و على الرغم من وجود العديد من الخيارات للحصول على الجنسية من خلال الاستثمار ، إلا أن شراء العقارات هو الطريقه الأكثر استخدامًا لجذب رأس المال الأجنبي في تركيا. [2]

يمكن ان نلخص الاسباب التي جعلت تركيا تتجه نحو سياسة تسهيل عملية منح الجنسية بالاستثمار الى سببين :

اولاً:-تدعيم الجانب المالي للدولة:

ترتبط كيفية الاستفادة من الاستثمار الاجنبي بسياسة الحكومة المضيفة للاستثمار اذ يرتبط بخطط التنمية الاقتصادية للدولة وما تسعى الدول الى تحقيقه .[3]

اذ لا تنفك الدول من تطوير أسباب منح الجنسية المكتسبة، تماشياً ومصالحها العليا، بما لا يتعارض مع القانون الدولي والاتفاقيات الجماعية، فاتخذت بعض الدول من الجنسية المكتسبة سبيلاً لتنمية اقتصادياتها؛ لما تمتاز به من مرونة تشريعية، وقد تم منح أعداد كبيرة من الأفراد الجنسية على أسس استثمارية، وذلك من خلال إضافة شروط ضمن قانون الجنسية الوطني، يؤدي توافرها في الشخص إلى تحقيق الغرض من هذه البرامج التي تفضلها بعض الدول لزيادة فرص العمل، وتحفيز النمو من خلال جذب المزيد من الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، في مقابل منح تصريح الإقامة، أو الجنسية كما أسندت بعض القوانين بقرارات تفصيلية لمزيد من التنظيم، كقرارات رئيس الجمهورية التركي رقم 139و 125 و 106 و 135، أسوة بالدول التي سبقت تركيا، كدولة الدومنيكا 1993، والبرتغال 2012 ، وقبرص 2013 ، ومالطا2014 ، وقد تم نشر هذا القرارات في الجريدة الرسمية بتاريخ2017.

يعتمد الاستثمار على مقدار التسهيلات والحوافز التي تقدمها الدول المضيفة، فكلما زاد حجم الامتيازات والحقوق المترتبة على الاستثمار ، بالتوازي مع قوة ملحوظة في مؤسسات الدولة، واستقرارها السياسي، وتكامل القوانين الداخلية، فهذه العوامل جميعاً كفيلة بضمان التدفقات النقدية الأجنبية والاستثمارات المحيلة.

فالدولة المضيفة للاستثمار تحاول جاهدة ان يكون لديها من العوامل والمقومات مما يدفع المستثمرين الى القدوم بلا تردد من اجل الاستثمار في تلك الدولة .[4]ومن اهم هذه الحوافز هي الاعفاءات الضريبية والمقصود بها هو تنازل

([1])Mustafa eref Akın, WHY DOES TURKEY FAIL AS A NEW ENTRANT ON ECONOMIC CITIZENSHIP MARKET?, Journal of International Management, Educational and Economics Perspectives,VOL 7,Nob 1, University, Economics and Managment Faculty, Yalnızbag Campus, Erzincan,2019.P60.

([2]) lyas Gölcüklü: Obtaining Turkish Citizenship by Investment: Problems and Solutions ARATIRMA MAKALES/RESEARCH ARTICLE, STANBUL UNIVERSITESI YAYINEVI,2020, P 145.

([3]) عطية رؤى علي، 2017، "النظام القانوني للتحكيم كوسيلة لتسوية نزاعات الاستثمار الاجنبي في التشريع العراقي وإقليم كردستان: دراسة قانونية مقارنة"، *مجلة العلوم القانونية* .(2) 32 https://doi.org/10.35246/jols.v32i2.5،ص454.

([4]) صالح عمر حماد، و اللهيبي علي احمد، 2021، "دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار (العراق انموذجاً)، *مجلة العلوم القانونية* .https://doi.org/10.35246/jols.v36i1.384 .76-154:(1) 36 ،ص167.

الدولة عن الحق في فرض و تحصيل الضرائب و الرسوم عن ايراد او نشاط خاضع في الاصل للضريبة او الرسم.[1] كما يمكن ان يعرف كذلك :عدم فرض الضريبة على الدخل بصورة مؤقتة او دائمة ضمن القانون ولجوء بعض الدول لأسباب تعينها بنفسها و حسب ملائمتها لظروفها الاقتصادية والاجتماعية.[2] وهو ما يعني استثناء من مبدأ عمومية الضريبة فالدول وفقاً لهذا الاستثناء تقرر اعفاء بعض الدخول او الايرادات من الضريبة تحقيقاً لإهداف معنية.[3]

ثانياً:- تعزيز الأرث الاستعماري (البعد السياسي):

يرى بعض المهتمين في مجال منح الجنسية عن طريق الاستثمار الى ان الدول التي كانت لها قوى استيطانية أو استعمارية في الماضي هي أكثر عرضة لمنح هكذا نوع من انواع الجنسية ، وأنها تجتذب المهاجرين ما بعد الاستعمار بسبب أشكال مختلفة من العلاقات التي تربطهم بالسكان الأصليين في المناطق الجغرافية التي يشغلونها ويستقرون فيها فيما سبق ، وهو ما جعل القوى الاستعمارية السابقة أكثر انفتاحًا للمهاجرين والأجانب بشكل عام من غيرهم ، يمكننا القول أنه في حالة تركيا ، هناك دوافع سياسية إلى جانب الإرث الاستعماري ، وهذا ينتج عنه نظام مواطنة غير مغلق تمامًا ، لذلك قامت تركيا ضمن تطوراتها الأخيره في الحصول على الجنسية التركية من خلال الاستثمار هو التعديل الذي تم إجراؤه في المرسوم الرئاسي رقم 106 بتاريخ 2018 واللائحه رقم 5627 بشأن تنفيذ الجنسية التركية (139/2010) في السابق ، مع القرار رقم 9601 في عام 2016 ، تم تعديل اللائحة المرقمة 139/2010 وفتح المواطنة الاستثمارية مع اللائحة الخاصة بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الجنسية التركية رقم 106/2018 ، تم تخفيض الحد الأدنى لتكلفة الاستثمار المطلوبة بشكل كبير على سبيل المثال ، تم تخفيض مبلغ الاستثمار ، الذي كان 200000 دولار من قبل ، إلى 500000 دولار ، بينما كان مطلوبًا سابقًا شراء عقارات بقيمة 1000000 دولار ، تم تخفيض هذا المبلغ إلى 250000 دولار.[4]

في تركيا و منذ إنشاء الدولة القومية فيها ، ساهم الأصل العرقي و العوامل التأريخية و الدينية في تشكيل سياسات الهجره ، اذ ان تدفقات الهجره إلى تركيا تشمل فترتين مختلفتين ، 1923–1980 فبعد 1980 ، ظهرت أنظمه هجره مختلفه وممارسات خاصه بهذه الفتره، اذ أصبح نظام الهجره أحد أبرز عناصر بناء الدولة القومية ، وقد أثر هذا الفهم بشكل في مباشر على نمط المواطنة.[5]

هذا الدور التركي النشط بأبعاده المتعددة تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية و تركيزها على المصالح الوطنية وفقاً لحسابات قصيرة الامد في اطار استعادة تركيا لإرثها العثماني .[6]

([1]) ياسين دانية, و حسين اكرم، 2023، "ضمانات الاستثمار في حقول الغاز"، *مجلة العلوم القانونية*-217:(1) 38 ،41 https://jols.uobaghdad.edu.iq/index.php/jols/article/view/644. ،ص 134.

([2]) صبا خضر، (2022) 2023، "الاعفاءات الضريبية والاستثمار"، *مجلة العلوم القانونية*88-571:(2) 37 ، https://doi.org/10.35246/jols.v37i2.560.،ص575.

([3]) احمد زكريا يونس، 2019، "دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الاجنبي"، *مجلة العلوم القانونية*، 33(5):317-31 https://doi.org/10.35246/jols.v0is.93. ،ص 320.

([4]) Aye Serdar: Türkiye'nin Deien Vatandalık Rejimini Okuma stisnalama Piyasalama ve EtniksizlemeK, Eilimleri, Fen-Edebiyat Fakültesi , nsanve Toplum Bilimleri Bölümü,2021,P 154.

([5]) Ayhan Kaya:,op.cit ,P96.

([6]) اياد عبد الكريم مجيد، (2013)، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا أنموذجا)، *مجلة العلوم السياسية* https://doi.org/10.30907/jj.v0i46.211 ،ص 61. (46),

نتوصـــل الى نتيجة مفادها ان تركيا تحاول اســـترجاع ارثها العثماني اذ كانت تركيا مســـيطرة على اغلب دول المنطقة و منها العراق ،خصـــوصـــاً الان وبعد انتهاء معاهدة لوزان المبرمة في عام 1923 اذ ان في هذا الصـــدد تروج وســائل إعلام تركية منذ ســنوات إلى أن معاهدة لوزان ترتبط بصــلاحية تنتهي بعد 100 عام من توقيعها أي بحلول يوليو (تموز) 2023، تنتهي مدة المعاهده التي يكون قد مر عليها مائة عام، ومن هنا نفهم ان تركيا من الممكن ان تدخل على سياسية جديده.

المطلب الثاني:اكتساب العراقيون للجنسية التركية:

بعد التعديلات الاخيره التي أصـــدرتها الحكومة التركية في العام 2018 على قرارات التجنيس أصـــبح بالإمكان الحصول على الجنسية التركية بصورة أسهل وبعدة طرق منها التملك العقاري والإيداع المصرفي ولبيان ذلك بإيجاز سوف نتاول بالبحث و الدراسة الاسباب التي تدفع العراقيين للتجنس بالاستثمار في تركيا فضـلاً عن دراسة احصـائيات العراقيين المتواجدين في تركيا وفقاً للآتي:

الفرع الاول:الاسباب التي تدفع العراقيين للتجنس بالاستثمار في تركيا:

يمكن ايجاز الدوافع الى اسباب مباشرة و اسباب غير مباشرة و بأجتماعها نتوصل الى اهم الاسباب التي تكون وراء هجرة و استقرار العراقيين في تركيا فيما يتعلق بالاسباب المباشره:

1- الاوضـاع الامنية غير المستقره: و عدم الشعور بالامان واحدة من اهم اسباب اندفاع العراقيين نحو الهجره المؤقتة اذ شـهد العراق ما بعد 2003 نزاعات مسـلحة غير دولية و ظهور جماعات ارهابية في بعض المناطق مما تعرف (داعش) الارهابية.

2-الاسباب الاقتصادية:تنحصر هذه الاسباب في الغاية من اللجوء الى هكذا برامج للتجنس فنجد الاشخاص الذين يلجئون اليها هم اما رواد اعمال فالحصـول على جنسـية دولة ثانية يكون بغرض الاسـتفادة من اسـواق جديدة و فتح فرص عمل جديدة والسفر بدون تأشيرة دخول الى عدد من الدول كذلك نجد المتقاعدين ايضـاً من الفئات المستفيده من هذه البرامج اذ غالباً ما يقوم المتقاعدين بالسفر الى الدول التي تتبنى التجنس بالاستثمار من اجل تأمين حياة افضل والحصول على بيئة ضريبية ملائمة مما يقل العبء الضريبي عليهم و الاستفاده القصوى من مدخراتهم التقاعدية علاوة على ذلك الاستفاده من ايجار عقاراتهم في بلدهم الام.

3-ضـعف الخدمات الصـحية و التعليمية و البنى التحتية:هناك عدة اسـباب تسـبب في ضـعف هذه الخدمات ففي مجال ضـعف الخدمات الصـحيه في العراق نجد ان هجرة الكفاءات و العمل ضـمن قوانين و انظمة قديمة و ايضـاً تداخل العمل في القطاعيين الخاص و العام و عدم تفعيل و تحديث العمل بالضمان الصحي هي الاسباب التي تدفع بالهجرة الى تركيا و غيرها من الدول اما على مستوى الخدمات التعليمية فنلاحظ ان السياسيات التربوية والخطط التعليمية بحاجة الى اعادة تنظيم من جميع المحاور لمواكبة التطورات الحاصـــلة في العالم من ناحية التعليم اما فيما يتعلق ضـــعف البنى التحتية نلاحظ عدم اهتمام الحكومات بهذه الناحية على الرغم من اهميتها فضـــلاً عن انخفاض التخصـــصـــات المالية الســـنوية المخصصة لها ضمن الموازنات العامة الاتحادية.

4-مشاكل السكن و ارتفاع اسعار العقارات:يعد السكن المناسب من اهم المشاكل التي يعاني منها العراق اذ نجد تركز المجمعات السكنية في مراكز المدن و عدم استغلال الاراضي و المساحات الشاسعة فضلاً عن ارتفاع اسعار العقارات اذ وصلت في بعض المناطق ببغداد 2700 دولار للمتر الواحد .

5-الاسباب البيئية:نجد ان ارتفاع درجات الحرارة واحده من اهم الاسباب البيئية التي تدفع العراقين الى السفر نحو تركيا لذا فأن الظروف البيئية قد تكون ضمن الاسباب المهمة التي تؤثر على قرارات الافراد نحو الهجرة الى البلدان التي تمتع بظروف بيئية جيده نوعاً ما.[1]

هذه اهم الاسباب المباشرة التي تدفع العراقيين الى السفر خارج بلدهم اما من حيث الاسباب غير المباشرة: فنقصد بها سماح قانون الجنسية العراقي النافذ رقم 26 لسنة 2006 بإزدواج الجنسية بمعنى يحق للمواطن العراقي اكتساب جنسية دولة اخرى دون قيود تتعلق بالتنازل عن الجنسية العراقية اذ ان دستور العراق النافذ قد اجاز ازدواج الجنسية العراقية و ذلك في المادة (18) منه اذ نصت في الفقره الثانيه على"يحظر اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سبب من الاسباب و يحق لمن اسقطت عنه الجنسية العراقية طلب استعادتها وينظم ذلك بقانون" و اضاف في الفقره الخامسة"يجوز تعدد الجنسية للعراقي و على من يتولى منصباً سيادياً او أمنياً التخلي عن اية جنسية اخرى مكتسبة و ينظم ذلك بقانون" وهكذا اضاف دستور 2005 الشرعية على ازدواج الجنسية في العراق .

فضلاً عن ما تقدم نجد ان نصوص قانون الجنسية النافذ رقم 26 لسنة 2006 قد سارت على منحى الدستور العراقي النافذ في ايجاز الجنسية المتعدده اذ جاء في الماده (10) الفقره اولاً "يحتفظ العراقي الذي يكتسب جنسيته دولة اجنبيه بجنسيته العراقيه ما لم يعلن تحريراً عن تخليه عن الجنسية العراقية".

وهذا يعني إن ظهور هذا الشكل الجديد من المواطنة ، والذي يُطلق عليه أيضًا "المواطنة الاستثمارية" أو "المواطنة الاقتصادية" ، هو في الأساس نتاج لأحدث التطورات الاقتصادية والسياسيه في العالم ومن اهمها قبول فكرة الجنسية المزدوجة من قبل اغلب دول العالم اي ان نشوء المواطنة الاستثمارية كان مع تبني الجنسية المزدوجة.

فالجنسية المكتسبة من خلال الاستثمار هي واحدة من الأشكال الجديدة للمواطنة اذ دفعت الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في عام 2008 العديد من البلدان إلى البحث عن طرق مختلفة لخلق موارد جديدة فوجدت هذه الدول الحل من خلال منح المستثمرين الأجانب حق الإقامة او المواطنة نجد ان من ناحية أخرى الاضطرابات التي حدثت في أجزاء مختلفة من العالم ونتيجة للتنقل البشري الذي يعبر الحدود الوطنية بحلول عام 2017 ، ومع تزايد المخاطر الاقتصادية والسياسية العالمية ، تشير الاحصائيات إلى أن الطلب على برامج منح الإقامة أو الجنسية للمستثمرين سيزداد بشكل كبير في هذا الاتجاه ، بالتالي ستزداد حالات ازدواج الجنسية بعد ان كان يُنظر إلى الجنسية المزدوجة في منتصف القرن التاسع عشر، على أنها مصدر محتمل للخيانة والتجسس والأنشطة غير الوطنية فمنذ عام 1868 ، أبرمت الدول العديد من الاتفاقيات عرفت باسم اتفاقيات BANCROFT و نصت هذه الاتفاقيات على منح مواطني الدول المتعاقده

([1])مصطفى سالم عبد و حوراء قاسم فانوس، 2023، "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ ."*مجلة العلوم القانونية* .27-107:(1) 38
https://jols.uobaghdad.edu.iq/index.php/jols/article/view/639.،ص109.

الأخرى الذين هاجروا إلى الولايات المتحده الجنسية الأمريكية ، بشرط ألا يعودوا إلى وطنهم في غضون عامين لكن الان ، ســـاد مبدأ الولاء غير المشـــروط لدولة قومية واحده حتى في البلدان التي تخلت عن الولاء الدائم وقبلت قابلية تغيير المواطنه ، نرى أن الجنسية المزدوجه قد تم قبولها بشكل متزايد نسبيًا كحق أساسي من حقوق الإنسان والذي يعني قبول الجنسية المزدوجه ، هو نتيجة ظرف دولي نشأ مع العولمة. [1]

وبذلك قامت الجنسية الاستثمارية بتأصيل مبادئ جديدة ومن هذه المبدأ النفعية و المقصود به التبادل المشروط الذي يقوم بين المستثمر و الدولة المانحة للجنسية من خلال تقديم المنفعه التي تراها مناسبة و بالمقابل تقدم هذه الدولة الجنسية او الاقامة .

بعد ما كان الاساس في منح الجنسية هو مبدأ الجنسية الفعلية او الواقعية و يقوم هذا المبدأ على الاساس الارتباط مع الواقع الاجتماعي للدولة التي منحته الجنسية واتصال الشخص بهذا الواقع يعكس تضاماً واقعياً في المصالح و المشاعر و على ذلك فأن الجنسية لا تمنح من قبل تلك الدولة الا اذا كان الشخص مرتبطاً بها براوابط فعلية.[2]

الفرع الثاني:زيادة اعداد العراقيين المتجنسين بالاستثمار في تركيا:

ازدادت اعداد الهجره الجماعيه نحو تركيا ، مما استلزم ترتيبًا قانونيًا ضد موجة الهجرة السريعة التطور فكانت من الترتيبات هي بيع العقارات الى هؤلاء اللاجئين مقابل حصولهم على الجنسية التركية وفقًا لبيانات TUIK لسنة 2018 يُلاحظ أن المجموعة التي حققت أعلى مبيعات إجمالاً في الفترات 2015–2018 الماضية هي من المواطنين العراقيين و كانت محافظة ساكاريا هي المدينة الأعلى تقريباً من حيث عدد المساكن المباعه بعدد يبلغ 1366 وحدة سكنية.[3]

ازدادت نسبة العقارات المباعه للاجانب على الرغم كان للمحكمة الإدارية الثانية في بورصه رأياً اخر حول هذا الموضوع اذ جاء في قرارها المرقم K. 2006/2562 و المؤرخ في 26/12/2006: "بينما تعتبر الأراضي مقدسة بسبب إنتاجيتها في العملية التاريخيه ، فإن حمايتها شرف أمه وهي بالأساس ثروة وطنية وليست أرضًا مفقوده.[4]

يشكل العراقيون النسبة الأكبر من الأجانب الذين امتلكوا عقارات في السنوات الأخيره ، وكان العراقيون في قائمة أكثر الأجانب تملكا للعقارات في تركيا للأعوام 2015 و 2016 و 2017 وبلغ عدد العقارات المملوكة للعراقيين في عام 2017 3205 .

أظهرت الإحصائيات أن الأجانب اشتروا 67322 عقارًا في تركيا (6) آلاف و 307 أراضي عقارية ، و 61 ألفا و 15 شقة وذلك فقط خلال العام الماضي 2019 الذي احتل فيه العراقيون المرتبة الأولى بين الأشخاص الأكثر إقبالا على

---

(1) Üyesi Nazlı TÖRE: YATIRIM YOLUYLA İKAMET VE VATANDAŞLIK (Residence and Citizenship Through Investment),TAAD, Yıl: 11, Sayı: 39,2019,P21.

(2)مصطفى سالم عبد, و حوراء قاسم فانوس، 2021، "معيار الحل الوظيفي في إطار تعدد الجنسية"، *مجلة العلوم القانونية* 36 (ديسمبر):https://doi.org/10.35246/jols.v36i0.421.393_363، ص388.

(3) Volkan YALÇIN: Sakarya'daki Iraklı ve Suriyelilerin Göç Süreçleri, Bütünleşme ve Gelecek Beklentileri, Bilecik Şeyh Edebali University Journal of Social Sciences Institute, Cilt/Volume: 4, Sayı/Issue: 1,2019,P413.

(4)B. Uzun: TÜRKİYE'DE YABANCILARIN TAŞINMAZ EDİNİMİ: ARAZİ YÖNETİMİ BAĞLAMINDA BİR İNCELEME, TMMOB Harita ve Kadastro Mühendisleri Odası 11. Türkiye Harita Bilimsel ve Teknik Kurultayı, Ankara,2007,P16.

شـــراء العقارات في تركيا والبريطانيون في المرتبة الثالثة ثم الألمان في المركز الرابع، والروس فى المركز الخامس ، والسعوديون في المركز السادس تصدرت اسطنبول قائمة المدن الأكثر جذبًا للمشترين الأجانب للعقارات في تركيا ، حيث تم بيع 25 ألفا و 872 شقة للأجانب العام الماضي، تليها أنطاليا وأنقرة وبورصة وبحسب إحصائيات يونيو 2021 ، من بين 4826 عقارا في تركيا تم بيعها للأجانب خلال شـــهر يونيو ، بلغ عدد العقارات التي اشـــتراها العراقيون المقيمون في تركيا نحو 773 عقارًا هذه هي أعلى نســـبة ملكية للعقار بين الرعايا الأجانب ، ويمثل العراقيون وحدهم 16% من إجمالي مبيعات العقارات للأجانب في تركيا اي الفترة بين عامي 2015 و 2023 ، احتل العراقيون ، وإقليم كردســـتان المرتبة الأولى بشراء 49013 منزلاً.[1]

من الجدير بالاشاره ان تركيا من الممكن أيضًا ان تمنح الجنسية من خلال خلق الوظائف ، وخلق فرص العمل ، ومساهمة المستثمر في صندوق مثل صندوق الثروه ، أو شراء مبلغ محدد من الممتلكات فضلاً عن ذلك لا تتطلب بعض البلدان ، مثل تركيا ، رسوم طلب للحصول على الجنسية ، في حين أن العديد من البلدان مثل سانت كيتس ومالطا تتطلب رسوم طلب كما ان في البلدان الاسكندنافيه المتقدمه التي لا تنفذ برنامج مواطنة المستثمر المباشر ولكنها توفر الفرصه للحصول على الجنسية للمستثمرين ، فإن الحصول على الجنسية أغلى بكثير ، والوقت المطلوب للتجنس طويل جدًا .[2]الا ان اقبال المســـتثمرين يكون على شـــراء العقارات اكثر مع هذه الزياده يرى بعض المهتمين يمكن أن تســـبب متطلبات الإقامه، أو الجنسية الاقتصاديه في رفع أسعار العقارات بفضل إقبال المستثمرين على الشراء بما لا يتلاءم و العروض الموجود في سوق العقار عموماً، مما ينعكس بالضروره على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمواطني الدولة المضيفة، بمعنى أن سكان الدولة المضيفة للاستثمار يصبحون عاجزين عن منافسة الأجانب الممتلئين مالياً مما يجعل الحصول على السكن اللائق مكلف، اي إن إمكانية شراء عضوية الدول يمكن أن يزعزع الثقة بين الدول، خصوصاً دول الاتحادات الاقتصادية، عندما تصبح الجنسيه سلعة تباع وتشترى ، واعتبرها البعض أنها عملية تسويق لا اكثر او اتجار بسيادة الدولة ،و ذلك من شأنه تقويض الرابطة القائمة بين دول الاتحاد خصوصاً .[3]

اذ يمكن أن ترتفع أسـعار المنازل نظرًا لأن تكاليف الإسـكان تمثل جزءًا مهمًا من دخل الأسـره ، فقد يؤدي ذلك إلى مواجهة الفئات الضعيفة لصعوبات متزايده في الحصول على السكن ، فضلاً عن عبء أكبر على دخل الأسره مما قد يؤدي إلى المديونية ، وحبس الرهن ، والإخلاء ، وفي النهاية ، التشـــرد، حتى لو كان من الصـــعب التنبؤ بهذه التأثيرات

---

(1) ينظر الى الموقع الرسمي لمعهد الاحصاء التركي: https://www-tuik-gov-tr ،تاريخ الزيارة 2023-06-12، 7:55 PM.

(2) Ender AKYOL, VATANDALIIN KAZANILMASI, KÜRESELLEME VE ULUSLARARASI GÖÇ ÜZERNDEN BR DEĞERLENDRME(Acquisition of Citizenship, an Evaluation on Globalizationand International Migration), ktisadi ve dari Bilimler Fakültesi Dergisi (Journal of Economics and Administrative Sciences) Bingol University, Cilt/Volume: 5, Sayı/Issue:2,2021,P512.

(3)Jelena Dzankic: THE PROS AND CONS OF IUS PECUNIAE: INVESTOR CITIZENSHIP IN COMPARATIVE PERSPECTIVE ,Italy,2012,P5.

وكان من غير المحتمل أن يحدث سيناريو الحالة الأسوء ، فإن التأثير المتصور في المجتمع يكون حقيقيًا، يؤكد عدد متزايد من التقارير الإخبارية على ارتفاع أسعار المنازل ، وبالتالي زيادة القلق.[1]

الخاتمة:

لطالما كانت برامج الاستثمار الدولية سمة من سمات العصر الحديث لجأت اليها اغلب دول العالم تختلف الفوائد الفعلية اختلافًا كبيرًا من الناحية العملية وقد يكون من الصعب تحديدها ، ولكنها تعكس جميعها رغبة الحكومات في جذب المستثمر الثري من أجل تحفيز الاقتصاد الوطني بطريقة أو بأخرى تختلف البرامج بشكل كبير من حيث الحقوق التي تمنحها واغلب الدول التي تبنت هذه المواطنة لا تشترط تخلي المستثمر عن جنسيته السابقة وهذا ما حدث في تركيا عند تقديم طلبات التجنس عن طريق الاستثمار من قبل العراقيين هذا بلا شك يعكس المبادئ التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتحديداً الماده(15) في الفقره الثانية التي تنص لا يجوز تعسفاً حرمان اي شخص من جنسيته و لا من حقه في تغيير جنسيته ايضاً هذا الاتجاه يعكس مبدأ اخر الا وهو مبدأ حرية الدولة في تنظيم امور جنسيتها هذا يعني عدم اشتراط الدول التخلي عن الجنسية السابقة للمستثمر هو ما يعد بلا شك من العوامل التحفيزية لجذبه.

قائمة المصادر:

1) Amandine Scherrer and Elodie Thirion: Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) in the EU, EPRS | European Parliamentary Research Service, Brussels,2019. &Madeleine Sumption and kate hooper:selling visas and citizenship policy question from the global boom in Investor Immigration,MOL,Internation program,2014,P10
2) Aye Serdar: Türkiye'nin Deien Vatandalık Rejimini Okuma stisnalama Piyasalama ve EtniksizlemeK, Eilimleri, Fen-Edebiyat Fakültesi , nsanve Toplum Bilimleri Bölümü,2021.& Andrej Přívara: Citizenship-for-Sale Schemes in Bulgaria, Cyprus, and Malta,Mlgration Letters, Volume: 16, No: 2, Department of Public Administration and Regional Development, University of Economics in Bratislava, Bratislava, Slovakia.
3) Ayhan Kaya: Farklılıkların Birlikteliği Türkiye ve Avrupa'da Birarada Yaşama Tartışmaları, İstanbul Bilgi Üniversitesi, : Hiperlink Yayınları, 2014.& Dr. Nimet ÖZBEK: COMPARATIVE STUDY ON CITIZENSHIP BY INVESTMENT: EXAMPLE OF TURKEYK, Süleyman Demirel Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, C. XI, Ankara Üniversitesi, Siyasal Bilgiler Fakültesi, Siyaset Bilimi ve Kamu Yönetimi Bölümü, Hukuk Bilimleri Anabilim Dalı, Ankara, Türkiye; Ankara University Faculty of Political Sciences Associate Professor, Ankara, Turkey

([1])Amandine Scherrer and Elodie Thirion: Citizenship by Investment (CBI) and Residency by Investment (RBI) in the EU, EPRS | European Parliamentary Research Service, Brussels ,P 44.

4) B. Uzun: TÜRKİYE'DE YABANCILARIN TAŞINMAZ EDİNİMİ: ARAZİ YÖNETİMİ BAĞLAMINDA BİR İNCELEME, TMMOB Harita ve Kadastro Mühendisleri Odası 11. Türkiye Harita Bilimsel ve Teknik Kurultayı, Ankara,2007.& Fernando Ampudia de Haro: VISADOS DORADOS PARA INVERSORES EN ESPAÑA Y PORTUGAL: RESIDENCIA A CAMBIO DE DINERO(GOLDEN VISA FOR INVESTORS IN SPAIN AND PORTUGAL: RESIDENCE IN EXCHANGE OF MONEY), Universidade Europeia, Centro de Investigação e Estudios de Sociologia-Instituto Universitário de Lisboa (CIES-IUL),2019.

5) Ender AKYOL, VATANDALIIN KAZANILMASI, KÜRESELLEME VE ULUSLARARASI GÖÇ ÜZERNDEN BR DEĞERLENDRME(Acquisition of Citizenship, an Evaluation on Globalizationand International Migration), ktisadi ve dari Bilimler Fakültesi Dergisi (Journal of Economics and Administrative Sciences) Bingol University, Cilt/Volume: 5, Sayı/Issue:2,2021.& Lokman Gunduz: Buying Citizenship: A Boon to District-Level House Prices in Istanbul, HOUSING POLICY DEBATE, VOL. 32, NO. 4–5, Department of Management, Fatih Sultan Mehmet Vakif University, Istanbul, Turkey,2022.

6) Jelena Dzankic: THE PROS AND CONS OF IUS PECUNIAE: INVESTOR CITIZENSHIP IN COMPARATIVE PERSPECTIVE ,Italy,2012.& JeLeNA DzANkIC: Citizenship with a price tag: the law and ethics of investor citizenship programme, european University Institute,2014.

7) Iyas Gölcüklü: Obtaining Turkish Citizenship by Investment: Problems and Solutions ARATIRMA MAKALES/RESEARCH ARTICLE, STANBUL UNIVERSITESI YAYINEVI,2020.& Lennart Netik: Citizenship by investment. Jus pecunia? Een analyse van een nieuwe manier van snelle naturalisatie en het verkrijgen van staatsburgerschap voor welvarende individuen in Antigua en Barbuda, Cyprus, Malta, Moldavië, Montenegro, Oostenrijk, St. Kitts and Nevis, St. Lucia en Turkije,2020.

8) Mustafa eref Akın, WHY DOES TURKEY FAIL AS A NEW ENTRANT ON ECONOMIC CITIZENSHIP MARKET?, Journal of International Management, Educational and Economics Perspectives,VOL 7,Nob 1, University, Economics and Managment Faculty, Yalnızbag Campus, Erzincan,2019.& Mustafa eref AKIN: Economic Citizenship: Is It Worthy Investment?, Fiscaoeconomia, Vol.3,Num2,2019.

9) Nimet ÖZBEK: COMPARATIVE STUDY ON CITIZENSHIP BY INVESTMENT: EXAMPLE OF TURKEYK, Süleyman Demirel Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, C. XI, Ankara Üniversitesi, Siyasal Bilgiler Fakültesi, Siyaset Bilimi ve Kamu Yönetimi Bölümü, Hukuk Bilimleri Anabilim Dalı, Ankara, Türkiye; Ankara University Faculty of Political Sciences

Associate Professor, Ankara, Turkey,2021.& Olaf De Groot, Miguel Pérez Ludeña: Foreign direct investment in the Caribbean Trends, determinants and policies, studies and PERSPECTIves, United Nations publication,2014.

10) Sinan ıva, Türkiye'de Yabancı Gerçek Kiilerin Taınmaz Edinimi, TMMOB Harita ve Kadastro Mühendisleri Odası, Türkiye Harita Bilimsel ve Teknik Kurultayı, Ankara,2019.& Sloane Robert: Breaking the Genuine Link: The Contemporary International Legal Regulation of Nationality, Harvard International Law Journal, vol. 50, 2009.

11) Talat KAYA, DÜNYADAK ÖRNEKLER IIINDA YATIRIM YOLUYLA VATANDALIK UYGULAMASINA ELETREL BR BAKI (A CRITICAL REVIEW OF THE APPLICATION OF CITIZENSHIP BY INVESTMENT IN LIGHT OF THE EXAMPLES IN THE WORLD), nönü Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi,inÜHFD 12(1),2021.& SMMM Erol NAGA: GAYRMENKUL SATIIYLA VATANDALIK VERLMESUYGULAMASININ TÜRKYE, AB ÜLKELER VE ORTA AMERİKA ÜLKELER AÇISINDAN NCELENMES,avaliabe on file:///C:/Users/WIN%2010/Downloads/GAYRİMENKUL, .

12) Üyesi Nazlı TÖRE: YATIRIM YOLUYLA İKAMET VE VATANDAŞLIK (Residence and Citizenship Through Investment),TAAD, Yıl: 11, Sayı: 39,2019.& Lennart Netik: Citizenship by investment. Jus pecunia? Een analyse van een nieuwe manier van snelle naturalisatie en het verkrijgen van staatsburgerschap voor welvarende individuen in Antigua en Barbuda, Cyprus, Malta, Moldavië, Montenegro, Oostenrijk, St. Kitts and Nevis, St. Lucia en Turkije,2020.

13) Volkan YALÇIN: Sakarya'daki Iraklı ve Suriyelilerin Göç Süreçleri, Bütünleşme ve Gelecek Beklentileri, Bilecik Şeyh Edebali University Journal of Social Sciences Institute, Cilt/Volume: 4, Sayı/Issue: 1,2019.& Srividya Jandhyala: Three Waves of BITs: The Global Diffusion of Foreign Investment Policy , Journal of Conflict Resolution ,available on http://jcr.sagepub.com/,2011.

14) احمد بوراك اوغلو،لماذا تركيا بيئة اعمال مثالية للشركات الناشئة و المستثمرين،مقال منشور على موقع قناة الجزيرة https://www.aljazeera.net/،تاريخ الزيارة 06-6-2023 ، 4:30 PM

15) احمد زكريا يونس، 2019، "دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الاجنبي"، *مجلة العلوم القانونية*، 33(5):317-31. https://doi.org/10.35246/jols.v0is.93 . و معتز علي صبار،المعامله الضريبيه للاستثمار الاجنبي في العراق في ضوء احكام قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسيه،كلية القانون و العلوم السياسيه،جامعة الانبار، المجلد الثاني ،العدد الثامن،2013.

16) اياد عبد الكريم مجيد، (2013)، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا أنموذجا)، *مجلة العلوم السياسية*. https://doi.org/10.30907/jj.v0i46.21 . (46).

17)شريفة فاضل محمد ، (2020)، تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية "الكويت أنموذجاً "،*مجلة العلوم السياسية*، https://doi.org/10.30907/jj.v0i60.489 .190–153 ,(60) و رنا صبحي سعيد ،احكام الجنسية و المواطنة من منظور اسلامي ،رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين،2011.

18)صالح عمر حماد، و اللهيبي علي احمد، 2021، "دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار (العراق انموذجاً)، *مجلة العلوم القانونية*.https://doi.org/10.35246/jols.v36i1.384 .76–154:(1) 36 . و سعدية هلال سعد،تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودروها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختاره مع اشارة خاصة للعراق ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداره و الاقتصاد ،جامعة كربلاء،كربلاء،2015 .

19)صبا خضر، (2022) 2023، "الاعفاءات الضريبية والاستثمار"، *مجلة العلوم القانونية*88–571:(2) 37 ، .https://doi.org/10.35246/jols.v37i2.560 و منتهى جبار زوري ،حوافز المستثمر الاجنبي وفقاً لقانون رقم 13 لسنة 2006 النافذ،رسالة ماجستير مقدمه الى كلية القانون ،جامعة بغداد،بغداد،2015. .

20)عطية رؤى علي، 2017، "النظام القانوني للتحكيم كوسيلة لتسوية نزاعات الاستثمار الاجنبي في التشريع العراقي وإقليم كردستان: دراسة قانونية مقارنة"، *مجلة العلوم القانونية*https://doi.org/10.35246/jols.v32i .(2) 32 .و فوزية خدا كريم،الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق،و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،المجلد الاول ،العدد الثاني،2014.

21)مصطفى سالم عبد و حوراء قاسم فانوس، 2023، "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ ."*مجلة العلوم القانونية*63/https://jols.uobaghdad.edu.iq/index.php/jols/article/view .27–107:(1) 38 . و ايضاً بوسماحه الشيخ،الهجره البيئيه المدفوعه بتغييرات المناخ، مجلة الميزان ،معهد الحقوق والعلوم السياسيه ،المجلد الاول ،العدد الثالث،97،2018.

22)مصطفى سالم عبد, و حوراء قاسم فانوس، 2021، "معيار الحل الوظيفي في إطار تعدد الجنسية"، *مجلة العلوم القانونية* 36 (ديسمبر):363_393.https://doi.org/10.35246/jols.v36i0.421 و احمد عبد الكريم سلامه،مبدأ الواقعية و القانون الدولي العام للجنسية "تأملات في ضوء احكام القضاء الدولي الحديث"،دار النهضة العربية،القاهره،1994،ص67 .

23)مهدي نجم, و الكلباني حمد، 2023، "حق الانسان في المواطنة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات العمانية : دراسة مقارنة"،*مجلة العلوم القانونية*https://doi.org/10.35246/jols.v38i1.627، 38:(1)52–733. و ايضاً ميثه محمد المري ،احكام الجنسية في القانون القطري (دراسه مقارنه في ضوء مقاصد الشريعه الاسلاميه)،رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الشريعه و الدراسات الاسلاميه ،جامعة قطر،الدوحه، 2019

24)الموسوي علي فوزي, و كاظم حيدر محمود، 2021، "الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار"، *مجلة العلوم القانونية* 36 (ديسمبر):22_60.https://doi.org/10.35246/jols.v36i0.425 . و احمد بكري محمد،ماهية عقود الاستثمار الدولية، المجلة القانونية،كلية الحقوق،جامعة القاهره،المجلد الثالث،العدد السادس،2019.

25)ياسين دانية, و حسين اكرم، 2023، "ضمانات الاستثمار في حقول الغاز"، *مجلة العلوم القانونية*–217:(1) 38 41،.https://jols.uobaghdad.edu.iq/index.php/jols/article/view/644 . باسم صالح بناي ،الحمايه

القانونيه للاستثمار الاجنبي عن طريق مراكز التحكيم الدولية (عقود الاشغال الدولية نموذجاً)،رسالة ماجستير مقدمه الى كلية الحقوق ،الجامعه الاسلاميه في لبنان ،لبنان،2020

26)ينظر الى الائحة التنفيذية لوزارة الاعمار المنشورة في موقع وزارة الاعمار التركية الرسمية https://ekolgd.com.tr/arabic/vatandaslik-mevduati.htm/، و ايضاً

ينظر الى الموقع الرسمي لمعهد الاحصاء التركي :https://www-tuik-gov-tr .